دور الشافعي في تقرير منزلة الحديث النبوي والموقف منه مدخل في سياق التقرير وامتداد الموقف

د٠ خالد بن عبد العزيز أبا الخيل (*)

مقدمة:

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

لاتزال محاولات توهين منزلة الحديث الشريف متواصلة وتتخذ في سبيل ذلك أساليب وذرائع شتى، وهي وإن كانت تختلف في صورها وعرضها عما كانت عليه من قبل لكنه تتفق على توهين مستوى الاحتجاج بالحديث وخفض منزلته، وأن الحديث في العصر النبوي وعصر الصحابة لم يكن ما هو عليه الآن، لا من جهة وسائل إثبات موثوقية النص عند المحدثين، ولا من جهة موقع النص النبوي في التشريع من أصله، حتى وصل الحال إلى أن يطلق بعض المشتغلين بنقد الفكر العربي والإسلامي على دخول الحديث في مرحلة ما سماها «تصنيم الحديث»(١).

وسبب ذلك يعود أحيانا إلى موقف عقدي «أيدولوجي» من الدين عمومًا، ولذا فهم يذهبون إلى محاولة مناقشة هذه القضايا والتشكيك في صوابيتها من الناحية العلمية والمنهجية، وهذه الفئة تتخلى غالبا – في حِجاجها – عن المنهج العلمي، ولهذا فلا أعتقد أن مناقشة أسبابها وذرائعها يجدي نفعا؛ لأن الجهة بيننا وبينهم

(*) الأستاذ المشارك بقسم السنة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة القصيم.

(١) ينظر كتاب: إسلام القرآن وإسلام الحديث لجورج طرابيشي (ص٤٠٥).

منفكة، إذ ليس ثمة منهج علمي يمكن الاحتكام والتراضي إليه، لكن هناك طائفة أخرى تمارس هذا النقد تحت غطاء علمي ، سواء في إثبات هذا التوهين ، أو في نفي هذه الموثوقية عن الحديث التي (يدعيها) المحدثون، وفي هذا البحث حاولت فيه أن أتناول بعض هذه الدعاوى التي يتذرع بها هؤلاء وأبين امتداداتها الاستشراقية، وقد رأيت أن أختار منها إشكالية بدأت تترد في الآونة الأخيرة بشكل مستمر، سواء عبر الطروحات الفكرية أو عبر المنصات الإعلامية، وهي ما يسمونها مسألة «تصنيم الحديث»، أي جعله صنما مقدسا! ومنحه دورا معرفياً لم يكن معروفا به من قبل، وإضفاء "قدسية" عليه لم تسبغ عليه لا في عصر النبوة ولا في عصر الصحابة! ويرجعون السبب في ذلك إلى مجموعة من الأسباب، ومن أهمها – وهي التي ستكون محل النقاش في هذا البحث–: دور الشافعي في تقرير منزلة السنة النبوية؛ حيث إن الحديث النبوي في أصل ابتدائه لم يكن على هذا المستوى من القداسة والاحتجاج حتى جاء الشافعي وأصل لهذه المسألة، وأن الشافعي كما يقول أحدهم – نفذ «انقلاباً حقيقياً» وأسس لـ«جمهورية جديدة»[1].

وقد ألف بعضهم في سبيل تثبيت هذا الاتهام وترسيخ هذه الفكرة مصنفات مستقلة، من مثل كتاب «الشافعي وتأسيس الأيدولوجية الوسطية» لنصر حامد أبوزيد.

وحيث إن البحث في هذا الموضوع يعد من أهم مسارات البحث العلمي في تخصص السنة وعلومها، وهو ما يسمى بـ: «تاريخ السنة»، فقد جاء في هذا البحث لا ليجيب عن كل الإشكالات التي أوردها هؤلاء تجاه موقف الشافعي من السنة، فهذا يعز على الحصر ويحتاج إلى رسائل وأطاريح علمية تناقش هذه الإشكاليات وتجمع هذه الشبه. ولن يتناول البحث التأصيل للسنة من جهة كونها

(١) ينظر كتاب إسلام القرآن وإسلام الحديث (ص ١٩٥).

مصدرا من مصادر التشريع؛ فهذا محل مناقشته في الدرس الأصولي، وإنما يحاول البحث أن يبين المدخل أولا للنقد الموجه للشافعي من جهة طبيعة هذا النقد وامتداداته الاستشراقية، ثم يبرز البحث السياق العلمي الذي كتب فيه الشافعي هذا الحِجاج عن الحديث النبوي، ثم دور الشافعي في التأصيل للحديث عبر ذكر أهم المقدمات التي بنى عليها هذا التأصيل في كتابه «الرسالة».

وعليه فقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد تناولت فيه مفهوم الحديث النبوي والسنة، ثم ترجمة الإمام الشافعي وجهوده في السنة، ثم أوردت فيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: طبيعة النقد الموجه للشافعي وامتداده الاستشراقي.

المبحث الثاني: السياق العلمي والتاريخي لحِجاج الشافعي عن السنة.

المبحث الثالث: إشكالية تصور دور الشافعي في الخلاف بين مدرسة الراي والحديث.

المبحث الرابع: المقدمات العلمية التي أسس عليها الشافعي تأصيله منزلة الحديث النبوي. ثم ذكرت خاتمة بينت فيها أهم النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة في البحث:

لم أقف على دراسة موجهة بالتحديد لهذا الموضوع الذي أردت مناقشته في هذا البحث لكن وجدت بعض الكتب والبحوث التي تناولت جهود الشافعي في السنة عموما ، أو في دراسة منهجه في الحكم على الرواة وتوثيقهم، وهي على النحو التالي: الأول: "الإمام الشافعي وأثره في علم الحديث" للدكتور عبد العزيز عطورة، وهو كتاب يقع في أكثر من (٤٠٠) صفحة، وطبعته مكتبة الإرشاد باسطنبول، عام ١٤٣٧هـ، وقد تناول فيه حجية السنة وخبر الآحاد والنسخ عند الشافعي واستعرض مناقشة الشافعي لمنكري السنة، ثم تناول في الفصل الثاني أراء الشافعي في الرواية والدراية، وهو كتاب نافع، ولم يتناول فيه النقد المعاصر

الموجه للشافعي ولم يذكر موقف الشافعي ودوره في الخلاف بين مدرستي الرأي والحديث.

الثاني: "جهود الإمام الشافعي في جرح الرواة وتعديلهم" للدكتور محمد عودة الحوري، وهو بحث محكم ومنشور في كلية العلوم والآداب والعلوم الإنسانية – قسم الدراسات الإسلامية – جامعة طيبة، وقد تناول فيه الباحث أراء الشافعي في بعض مسائل المصطلح، كما تناول فيه أحكام الإمام الشافعي على بعض الرواة، ولم لتناول تقرير الشافعي لمنزلة الحديث والنقد الموجه إليه.

الثالث: "منهج الإمام الشافعي في توثيق الرواة"، للأستاذ الدكتور: نافذ حماد، وقد نشر في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بغزة – فلسطين عام ٢٠١٨م، وقد اتجه البحث كما هو ظاهر من عنوانه إلى منهج الشافعي في توثيق الرواة، وتناول فيه أولا مصطلحات الشافعي في توثيق الرواة، ثم تناول عددا من الرواة الذين وثقهم الشافعي ولم يتناول تقرير الشافعي لمنزلة الحديث النبوي ولا النقد الموجه إليه.

هذه أهم ما وقفت عليها ما يتعلق ببحثي، أما الدراسات الأصولية فهي كثيرة بالتأكيد ولم أوردها لعدم تعلقها بموضوع البحث.وقد بذلت جهدي في محاولة تركيز الفكرة واختصارها بدلا عن التطويل وتكرير المكرر، وقد حذفت في صياغة البحث الأخيرة كل الإضافات التي لاحظت أو تصورت أنه تم تناولها من قبل في كتابات سابقة خاصة ما يتعلق بالجانب الأصولي؛ وذلك حتى لا يكون البحث مجرد تكرار أو إعادة «إنتاج» لكتابة من سبق، ولهذا فأرجو لهذا البحث وإن قصرت أوراقه أن تطول أفكاره، وهي جهد المقل ومحاولة المقصر، ولكن حسبي بذل الجهد واستفراغ الوسع، والله المسؤول ان يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم

وأن يسلك بنا سبيل الرشاد، وأن يستعملنا في طاعته وأن يجنبنا أسباب سخطه وعقابه.

التمهيد

وفيه مسألتان:

الأولى: مفهوم الحديث والسنة.

الثانية: ترجمة الإمام الشافعي وجهوده في نصرة السنة.

أولا: مفهوم الحديث:

الحديث في اللغة: أصل الحديث في اللغة ضد القديم، ويطلق على كل ما أحدث؛ من كون الشيء لم يكن[1]، ومن هذا الباب يطلق الحديث على الخبر، ويجمع على أحاديث على غير قياس[2]، وعلى هذا المعنى فكل خبر من الأخبار يسمى حديثا باعتبار أن الخبر لا يكون خبرا حتى يتحدث به صاحبه.

الحديث في الاصطلاح: يطلق الحديث في الاصطلاح باعتبار معنيين:

الأول: باعتباره كخبر، فهو من هذه الجهة يعرف بأنه أقوال النبي عليه الصلاة والسلام وأفعاله وأحواله[3].

والثاني: باعتباره كعلم فيعرف من هذه الجهة بأنه: علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد[4]، والاعتبار الأول هو المقصود بهذا البحث.

ثانيا: مفهوم السنة:

السنة في اللغة: السيرة والطريقة. قال ابن فارس: «سن: السين، والنون، أصل واحد مطرد، وهو جريان الشيء، واطراده في سهولة، والأصل قولهم: سننت الماء على وجهي، أسنه سنّا، إذا أرسلته إرسالا»[1].

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة (٢/ ٣٦).

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ٢٧٨)، والقاموس المحيط (ص: ١٦٧).

(٣) ينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ١).

(٤) شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ١٥٥).

وذكر الفخر الرازي في تفسيره ثلاثة اشتقاقات لمعنى السنة:

أولها: أنها من سنَّ الماء يسنه إذا والى صبه، والسنُّ الصب للماء، والعرب تسمي الطريق المستقيمة بالمصبوبة.

والثاني: من قولهم: «سننت النصل»، فهو مسنون، إذا حددته على المسن، وما ينسب إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – يسمى سنة على معنى أنه مسنون.

والثالث: من قولهم: «سن الإبل» إذا أحسن رعيها، والفعل الذي داوم عليه النبي – صلى الله عليه وسلم – سمي سنة، بمعنى أنه أحسن – صلى الله عليه وسلم – رعايته وإدامته(٢).

والسنة: السيرة، وسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – سيرته، فالسنة هي الطريقة، محمودة كانت أو مذمومة(٣)، وقال ابن الأثير: «وقد تكرر في الحديث ذكر السنة، وما تصرف منها، والأصل فيها الطريقة والسيرة. وفي الحديث: «لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ »(٤) أي: طريقتهم»(٥).

والسنة في الاصطلاح لها إطلاقات متعددة، ويختلف معناها باختلاف إطلاقها، وقد ذكر السندي صاحب كتاب "حجية السنة " الإطلاقات الثلاثة للسنة، وسأنقلها على نحو مختصر، وهي على النحو التالي:

الأول: باعتبار إطلاق الأصوليين وهي ما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عدا القرآن الكريم من قول، أو فعل، أو تقرير، فيخرج من السنة عندهم

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٦٠/٣).

(٢) تفسير الرازي (٥٤/٣).

(٣) ينظر: لسان العرب، لابن منظور (٢٢٠/١٣).

(٤) أخرجه البخاري ٢٦٦٩/٦ ح ٦٨٨٩، ومسلم ٢٦٦٩/٦ ح ٦٨٨٩.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (١٠٢٢/٢).

ما صدر من غيره عليه الصلاة والسلام رسولاً كان أو غير رسول، وما صدر عنه صلى الله عليه وسلم قبل البعثة.

والثاني: باعتبار إطلاق الفقهاء فهي عندهم عبارة عن الفعل الذي دل الخطاب على طلبه من غير إيجاب، ويرادفها المندوب والمستحب، والتطوع، والنفل، والتفرقة بين معاني هذه الألفاظ اصطلاح خاص لبعض الفقهاء، وقد تطلق على ما يقابل البدعة منه قولهم طلاق السنة كذا، وطلاق البدعة كذا، فهم بحثوا عن رسول الله صلة الله عليه وسلم الذي تدل أفعاله على حكم شرعي.

والثالث: باعتبار أهل الحديث وهي ما أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية[1].

(١) ينظر حجية السنة النبوية لعبد القادر بن حبيب الله السندي (ص: ٩٠).

العلاقة بين السنة والحديث:

من خلال التعاريف السابقة للحديث والسنة يظهر مستوى التداخل بينهما لدرجة الترادف اللغوي، لكن يختص الحديث بما له تعلق بالاحتجاج، وهو ماحّدث به صلى الله عليه وسلم أو فعله أو قرره بعد النبوة، ولهذا لخص ابن تيمية الفرق بينهما بقوله: "الحديث النبوي عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النبوة من قول أو فعل أو إقرار، فإن سنته صلى الله عليه وسلم ثبتت عن هذه الوجوه الثلاثة وإن كان تشريعا إيجابا أو تحريما أو إباحة وجب اتباعه فيه صلى الله عليه وسلم ، فإن الآيات الدالة على نبوة الأنبياء دلت على أنهم معصومون فيما يخبرون به عن الله تعالى فلا يكون خبرهم إلا حقا". (١)

الثانية: ترجمة الإمام الشافعي وجهوده في نصرة السنة:

أولا: ترجمة الإمام الشافعي: اسمه ونسبه، ونبوغه في علم الحديث، وإشكال وجوابه

١–اسمه ونشأته: هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، وإليه نسب الشافعي، وصفه الذهبي بقوله: «الإمام عالم العصر، ناصر الحديث، فقيه الملة أبو عبد الله القرشي»، ولد بغزة في فلسطين سنة ١٥٠هـ، ونشأ يتيما في حجر أمه، فاعتنت به عناية فائقة، وكانت بوادر النبوغ عليه ظاهرة منذ صغره، حتى عرف بحسن الرماية وهو لم يناهز الحلم، قال الذهبي: «وأقبل على الرمي حتى فاق فيه الأقران، وصار يصيب من عشرة أسهم تسعة ثم أقبل على العربية والشرع، فبرع في ذلك وتقدم، ثم حبب إليه الفقه فساد أهل زمانه».

(١) ينظر: مجموع الفتاوى شيخ الإسلام (١٨/٦–١٠).

وقد تلقى العلم عن عدد من شيوخ بلده منهم: مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة، وداود بن عبد الرحمن العطار، وسفيان بن عيينة، وعبد الرحمن بن أبي بكر المليكي، وسعيد بن سالم، وفضيل بن عياض وغيرهم، ثم رحل إلى المدينة وفيها تلقى عن الإمام مالك وحمل عنه الموطأ وقد عرضه من حفظه، فلما رآه مالك أعجب به، وكان لمالك فراسة، فسأله عن اسمه؟ فقال: محمد، قال: «يا محمد، اتق الله واجتنب المعاصي، فإنه سيكون لك شأن من الشأن»، ثم قال: «إن الله تعالى ألقى على قلبك نورا فلا تطفئه بالمعصية». (١)وأخذ كذلك عن عبد العزيز الدراوردي، وعطاف بن خالد، وإسماعيل بن جعفر، وإبراهيم بن سعد وغيرهم.

ثم بعد ذلك – كما قال الذهبي: «صنف التصانيف ودون العلم ورد على الأئمة متبعاً الأثر وصنف في أصول الفقه وفروعه، وبعُد صيته وتكاثر عليه الطلبة».

ومن أشهر طلبته الذين أخذوا عنه: الإمام الحميدي وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي، وأبو يعقوب يوسف البويطي، وأبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي، وحرملة بن يحيى وموسى بن أبي الجارود المكي، وإسحاق بن راهويه وإسحاق بن بهلول، ويونس بن عبد الأعلى والربيع بن سليمان المرادي، وغيرهم.

وله رحمه الله تصانيف كثيرة، من أشهرها: «الرسالة»، و«الأم»، و«اختلاف الحديث»، و«جماع العلم»، وغيرها.

وقد تتابع الأئمة في الثناء عليه، حتى قال ابن مهدي: «ما أصلي صلاة إلا وأنا أدعو للشافعي فيها».وقال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «ستة أدعو لهم سحرا أحدهم: الشافعي».وقال عبد الله بن الإمام أحمد: قلت لأبي: أي

(١) ينظر: مناقب الشافعي للرازي (ص٣٩).

رجل كان الشافعي فإني سمعتك تكثر من الدعاء له؟ قال: «يا بني كان كالشمس للدنيا، وكالعافية للناس فهل لهذين من خلف، أو منهما عوض؟».

وقال أحمد أيضا: «إن الله يقيض للناس في رأس كل مائة من يعلمهم السنن، وينفي عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم الكذب قال: فنظرنا فإذا في رأس المائة عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المائتين الشافعي».

توفي رحمه الله في مصر سنة ٢٠٤هـ، وله من العمر نيف وخمسون سنة. (١)

٢–نبوغه في علم الحديث: وفيه مسألتان:

الأولى: منزلته في العلم يعد الإمام الشافعي – مع جلالته في الفقه – أحد أئمة الحديث في زمانه، وقد عقد الإمام البيهقي في «مناقب الشافعي» بابا بعنوان: «ما يستدل به على معرفة الشافعي رضي الله عنه بالحديث». (٢)

ثم أورد فيه ثلاثة أبواب، الأول: «ما يستدل به على معرفته بالأسامي والأنساب والتواريخ»، وذكر فيه عشرات الأمثلة التي تدل على إمامة الشافعي بهذا اللون الدقيق من هذا العلم، ثم أورد الباب الثاني: «ما يستدل به على معرفة الشافعي رحمه الله بالجرح والتعديل»، وذكر فيه كذلك طرفا من معرفته الدقيقة بهذا العلم ومن أحكامه على الرواة وعلى حديثهم، ومن معرفته بطبقاتهم وأحوالهم. ثم أورد الباب الثالث: «ما يستدل به على معرفة الشافعي رضي الله عنه بصحة الحديث وعلته»، وأورد فيه عشرات الأمثلة التي تدل على تبحره بهذا العلم ودقة نظره فيه. ثم ذكر الباب الأخير: «ما يستدل به على إتقان الشافعي رحمه الله في الرواية، ومذهبه في قبول الأخبار، واحتياطه فيها»، وفيه ذكر شروطه لقبول

(١) ينظر سير أعلام النبلاء ط الحديث (٨/ ٢٣٦)، وينظر: مناقب الشافعي للرازي (ص ٣٩).

(٢) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (٢٨٦/١).

الأخبار، وخاصة أخبار الخاصة، فأبان رحمه الله عن منهج دقيق محكم لا يلتزمه إلا من كان في أعلى درجات التوثق والاحتياط.

الثانية: إشكال حول عدم رواية البخاري عن الشافعي:

إذا آمنا بعلو كعب الشافعي في هذا العلم فلقائل أن يقول إذا كان الشافعي بهذه المنزلة فلماذا أعرض عن حديثه أهل الصحاح كالبخاري ومسلم؟!

هناك جوابان على ذلك: أحدهما مجمل ، والآخر مفصل، أما المجمل فهو جواب الحافظ ابن الحافظ ولي الدين العراقي رحمه الله في كتابه «الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية»(١)، وفيه ذكر هذا السؤال: «الإمام الشافعي رضي الله عنه لم يخرج واحد من الشيخين حديثه في الصحيح مع جلالته فلأي معنى؟»، فأجاب رحمه الله: «أن الشيخين لم يسمعا منه، أما مسلم فلم يدركه أصلا، وأما البخاري فأدركه ولكن لم يلقه، وكان صغيرا مع أنهما أدركا من هو أقدم منه، وأعلى منه رواية، فلو أخرجا حديثه لأخرجاه بواسطه بينهما وبينه، مع أن تلك الأحاديث قد سمعاها ممن هو في درجته- فروايتها عن غيره أعلى بدرجه أو اكثر، والعلو أمر مقصود عند المحدثين».

أما الجواب المفصل فقد ذكره الخطيب البغدادي في كتابه «الاحتجاج بالشافعي»، وجاء بجواب لا يسع المعترض والمستشكل إلا التسليم له والإذعان؛ وهو تفصيل لجواب العراقي، ولعل العراقي لخص جوابه من كلام الخطيب، وقد ابتدأ كتابه بقوله: «سألني بعض إخواننا تولاهم الله برعايته ووفقنا وإياهم للعمل بطاعته بيان علة ترك أبي عبد الله محمد ابن اسماعيل البخاري الرواية عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي في كتابه الجامع للآثار عن سلف الأمة الأخيار، وذكر أن بعض من يذهب إلى رأي أبي حنيفة ومقالته ضعف أحاديث

(١) ينظر: (ص ١١٠).

للشافعي، واعترض بالطعن عليه في روايته لإعراض أبي عبد الله البخاري عنها واطراحه ما انتهى إليه منها، ولولا ما أخذ الله تعالى على العلماء فيما يعلمونه ليبيننه للناس ولا يكتمونه لكان أولى الأشياء الإعراض عن اعتراض الجهال والسكوت عن جوابهم فيما اجترأوا عليه من النطق بالمحال وتركهم على جهلهم يعمهون بتحيرهم في الباطل والضلال، لكن وعيد الله في القرآن منع العلماء من الكتمان...إلخ»، ثم ذكر كلاما طويلا في منزلة الشافعي في هذا العلم الشريف ثم أجاب بجواب محكم محصله قوله: «أن البخاري لم يترك الرواية عن الشافعي لمعنى يوجب ضعفه؛ لكن غني عنه بما هو أعلى منه، وذلك أن أقدم شيوخ الشافعي الثقات الذين روى عنهم: مالك بن أنس، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وداود بن عبد الرحمن العطار، وسفيان بن عيينة، والبخاري لم يدرك الشافعي، وروى عن من كان أكبر منه سنا وأقدم منه سماعا مثل مكي بن إبراهيم البلخي، وعبيد الله بن موسى العبسي...، وهؤلاء الذين سميتهم رووا عن بعض التابعين، وحدثه أيضا عن شيوخ الشافعي جماعة كعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وإسماعيل بن أبي أويس...، وهؤلاء كلهم رووا عن مالك، ومنهم من روى عن الدراوردي، كسعيد بن أبي مريم المصري، وأبي غسان النهدي...، وهؤلاء رووا عن سفيان بن عيينة، وفيهم من يحدث عن داود بن عبد الرحمن العطار، وغير من ذكرت أيضا ممن أدرك شيوخ الشافعي قد كتب عنه البخاري، فلم ير – يعني البخاري– أن يروي عنه حديثا عن رجل عن الشافعي عن مالك وقد حدثه به غير واحد عن مالك كما رواه الشافعي، مع كون الذي حدثه به أكبر من الشافعي سناً وأقدم سماعاً»[1].

(١) ينظر الاحتجاج بالشافعي (ص: ٣٨).

وبهذا يزول الإشكال وينجلي، فليس ثمة مقصد للبخاري من ترك الرواية عنه إلا للطيفة العلو في الإسناد، قد التزمها البخاري في صحيحه كله.

ثانيا: جهوده في نصرة السنة: من المتعذر بالتأكيد الإحاطة ولو بالقدر القليل من جهود هذا الإمام في نصرة السنة والذب عنه، لكن أشير فقط إلى كتابين مهمين من كتاب هذا الإمام وضعهما في نصرة السنة والذب عنها، **أولهما: كتابه «الرسالة»**، وهي من أهم كتبه وأشرفها، وقد ألفها أولا بمكة استجابة لطلب عبد الرحمن بن مهدي في أن يضع له كتابا فيه معاني القران، ويجمع قبول الاخبار فيه، وحجة الاجماع وبيان الناسخ والمنسوخ من القران والسنة، قال علي بن المديني: «قلت لمحمد بن إدريس الشافعي: أجب عبد الرحمن بن مهدي عن كتابه، فقد كتب إليك يسألك، وهو متشوق إلى جوابك. قال: فأجابه الشافعي، وهو كتاب الرسالة التي كتبت عنه بالعراق، وإنما هي رسالته إلى عبد الرحمن بن مهدي»[1]، ثم أعاد كتابة الرسالة في مصر وأملاها على الربيع من حفظه[2]، وقد لخص الفخر الرازي في «مناقب الشافعي» موضوع كتاب الرسالة بكلام بليغ موجز فقال: «كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه، ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية معارضاتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للخلق قانونا كليا يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع»[3].

يعني باختصار أن الشافعي في كتابه هذا ضبط قانون الاستدلال، وهو الباب الذي يدخل منه من أراد تعطيل النص وتأويله، ومنه دخل أهل الكلام إلى رحاب

---

(١) ينظر: الانتقاء لابن عبد البر، (ص٧٢-٧٣)، ومقدمة أحمد شاكر للرسالة (ص١١).

(٢) ينظر مقدمة أحمد شاكر للرسالة (ص ١٣).

(٣) ينظر مناقب الشافعي للرازي ، ص١٥٦

السنة، فعطلوا النصوص وأولوها، فجاء الإمام الشافعي وأحكم هذا الباب وضبط أصوله، وأصّل مسألة الاحتجاج بالسنة وقطع الطريق على من أراد ضرب السنة بالقرآن.

ثانيهما: كتاب «جماع العلم»، وهو كتاب تناول فيه شبهة الاقتصار على القرآن في الاحتجاج، وناقش أيضا مسألة كيفية ثبوت الخبر، وإشكالية المتواتر والآحاد. وهو وإن كان كتابا مختصرا لكنه في غاية الإحكام والنفع.

وأختم هذا المبحث بالإشارة إلى أن كل من تناول الشافعي بالنقد والإسقاط من المتأخرين فهو لا محالة يرجع إلى هذين الكتابين: «الرسالة»، و«الأم»، ويعتمد مادتهما لمحاولة توهين السنة ونقض الاحتجاج بها.

المبحث الأول
طبيعة النقد الموجه للشافعي وامتداده الاستشراقي

تعرض الإمام الشافعي في الكتابات المتأخرة إلى نقد حاد بوصفه حارس النص النبوي، ويمكن توزيع هذا النقد أو الاتهام إلى خمسة أنحاء:

الأول: أن السنة قبل الشافعي كانت شيئاً مختلفاً عن الحديث النبوي، فقد كانت السنة قبله تعني السيرة والطريقة فجاء الشافعي "وصوب اهتمامه باتجاه إرساء الحديث النبوي مصدرا حصريا للسنة المدونة، معبرا أنه لا يمكن تحديد السنة النبوية إلا من خلال الحديث النبوي» [1] .

الثاني: أن الشافعي «نفذ إنقلابًا حقيقياً» على الصعيد اللاهوتي والابستمولوجي معا عندما جعل السنة الرسولية البشرية نصابا إلهيا، وبوأها منزلة الأصل مع الكتاب، وكرسها شريكة له في التحكم بمصائر كل العقل في الإسلام، سواء منه العقل الديني او العقل المعرفي» [2] ، وقد نفذ إلى هذا «الانقلاب» عبر جعله السنة وحياً غير متلو، وأنه لا فرق بين وحي القرآن ووحي السنة إلا بطريقة الوحي، فوحي القرآن عن طريق جبريل، ووحي السنة عن طريق الإلقاء في الروع[3] .

الثالث: أن الشافعي لم يكن موضوعياً في سجاله العلمي، بل كان متحيزاً منهجياً، ووظف قدراته اللغوية والحجاجية في نصرة مدرسة أهل الحديث، وأن

---

(١) ينظر: النص الديني في الإسلام لوجيه قانصوه (ص١٩٢).

(٢) ينظر: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث لجورج طرابيشي (ص١٩٤).

(٣) ينظر: النص الديني في الإسلام لوجيه قانصوه (ص٢٩٣).

تصرفه في تثبيت حجية السنة إنما كان انحيازا «أيدولوجيا» لمذهب أهل الحديث ضد سلطة الرأي[١].

الرابع: أن تأصيل الشافعي لحجية السنَّة والتأسيس لمشروعيتها يؤول في آخر الأمر إلى التهوين من شأن القرآن، أو كما عبر عنه بعضهم بأن "قرأنة" السنة ستؤول إلى «تسنين القرآن»[٢].

الخامس: أن الشافعي بتقريره وحي السنة النبوية فهو يتجاوز بهذا بشرية الرسول صلى الله عليه وسلم ويحول «مواضعات الاجتماعي السائد والذي لم يقمه الإسلام إلى سنة واجبة الإتباع يجري عليها القياس»[٣].

هذه تقريبا أهم مناحي النقد الموجهة للشافعي تجاه السنة النبوية، فضلا على الأوصاف غير العلمية التي أطلقت تجاه هذا الإمام كوصفه بأنه مؤسس العقل الأرثودكسي [٤]، وهذا فيه إشارة واضحة إلى لمز الشافعي بالغلو العلمي في آرائه واختياراته.

وهذا النقد بجميع أنحائه ليس اختراعاً عربياً قام به هؤلاء الكُتَّاب وغيرهم، فعامة ما كتبوه هو استنساخ بالكامل مما كتبه جوزيف شاخت في «أصول الفقه المحمدي»، فقد سخر كتابه هذا لهدم نظرية الشافعي في تأصيل حجية السنة، ومحاولة تكريس فكرة أن الشافعي هو أول من اخترع هذه الفكرة «حجية السنة»، وسأوضح هذا بالمثال من كتابه مباشرة ودون وسيط، وهذا سيكون في النقاط التالية:

---

(١) ينظر: كتاب الشافعي وتأسيس الأيدولوجيا الوسطي لنصر حامد أبو زيد (ص٣).

(٢) ينظر: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث لجورج طرابيشي (ص ١٩٣).

(٣) ينظر: الشافعي وأسيس الأيدولوجيا الوسطية لنصر حامد أبوزيد (ص٧٧).

(٤) ينظر: في الائتلاف والاختلاف لناجية الوريمي (ص١٤).

الأول: قرر شاخت في مقدمة كتابه وفي أول صفحة استهل بها كتابة؛ حيث قال: «ذهب علم أصول الفقه المحمدي التقليدي، كما طوره فقهاء الشريعة إلى أن مجمل النظام الفقهي يقوم على أربعة أصول أو مصادر هي: القرآن، والسنة النبوية: أي سلوك الرسول النموذجي، وإجماع الأئمة، ومنهج القياس، وقد ابتكر الشافعي أسس هذه النظرية»[1].

الثاني: قرر شاخت «أن الشافعي كان أول فقيه ضبط معنى السنة بوصفها السلوك النموذجي للنبي، على خلاف سابقية في الماضي»[2] وقال أيضا: " إن السنة تعني في المعنى الدقيق – ويقصد المعنى اللغوي–: "أمر سابق" أو "طريقة حياة " ثم جرى تطويعها فيما بعد" وأنها كانت تعني في الأصل – كما ينقل عن بعض المستشرقين –: الممارسة المثالية أو المعيارية للأمة، ولم تكتسب هذا المفهوم الدقيق لعمل السلف الذي وضع النبي أسسه إلا لاحقا [3]، ويقرر شاخت أيضا في ختام فصل طويل أفرده لمحاولة تقرير أن السنة لا تعني بحال هذه الأحاديث النبوية، يقرر ذلك فيقول: «ولا يعترف – الشافعي– بسنة النبي إلا باعتبار ما يرد في الأحاديث التي تسند إليه إلا ما نجده من أثر قليل للمعنى القديم للسنة في كتاباته المبكرة»، ويعني بهذا أن الشافعي كان يذهب في أول كتبه إلى التغاير بين السنة والحديث ثم تغير رأيه أخيرا!

ثم يمضي شاخت مؤكدا أنه ليس ثمة ترادف بين السنة والأحاديث ويقول: «وإذا أخذنا هذا بعين الاعتبار لاحظنا أن الشافعي يقتصر في فهمه للسنة

(١) ينظر: أصول الفقه المحمدي لجوزيف شاخت (ص ١٣).
(٢) ينظر: أصول الفقه المحمدي لجوزيف شاخت (ص ١٥).
(٣) ينظر: أصول الفقه المحمدي (ص٧٥).

اقتصارا شديدا على محتويات الأحاديث النبوية، حتى إنه يميل إلى أن يساوي بينهما مساواة تكاد تكون كلية»[1].

والمقصود من نقل هذه النصوص إثبات أن فكرة دور الشافعي في تأصيل الاحتجاج بالسنة، وأنه استقل بهذا الدور، فلم تكن السنة قبله تعني الأحاديث، حتى جاء الشافعي وأثبت مشروعية هذه الأحاديث وحجيتها، وأنها تعني الحديث والسنة هي كلمات مترادفة لا تعني التغاير بحال، كل هذه جاء بها المستشرق شاخت وليس هؤلاء، فغاية ما فعلوا هو إعادة إنتاج هذه الأفكار والفرضيات غير العلمية بطريقة أخرى، لكن المحصلة في الأخير هي تحميل الشافعي مسؤولية ما يسمونه «تصنيم الأحاديث».

وليس المقصود من هذه المباحث نقض الفكرة الأساسية التي ينطلق منها هذا الزعم –لأن هذا ليس موضوع البحث – وإنما بيان الامتداد التاريخي لهذه الادعاءات التي حاولوا إخفائها بطريقة غير علمية أو لنقل كلمة أدق، وهي غير أخلاقية في البحث العلمي.

(١) ينظر: أصول الفقه المحمدي (ص٩٩).

المبحث الثاني
السياق العلمي والتاريخي لحجاج الشافعي عن السنة

لم يشرع الشافعي في الحجاج عن حجية السنة وبيان مشروعيتها إلا لباعث قائم في وقته، ويمكن معرفة هذا الباعث إذا تصورنا الحالة العلمية في زمانه، إذ هو يعيننا على فهم طبيعة هذا الحجاج والجدل وسببه، ولماذا عمل عليه الشافعي أكثر من غيره، ويمكن بيان هذه الحالة بالقول: إن الشافعي رحمه الله كان يعمل – في زمنه– على مواجهة تيارين: أولهما تيار العقل، وثانيهما تيار الرأي، فالأول تمثله المذاهب الكلامية، وأولها مدرسة المعتزلة ورؤوسها في زمانه بشر المريسي وحفص الفرد، والثانية تمثلة مدرسة أبي حنيفة، ويمثلها محمد بن الحسن وأبو يوسف وهما من أخص تلاميذ أبي حنيفة، وقد بلغ الحجاج مع التيار الأول أوجه في مواجهة طغيان العقل على النقل، وقد وصل الشافعي في هذا السجل إلى أبعد مدى، حتى أسس علم أصول الفقه كسلاح يدافع به عن السنة وعن أهل الحديث(١)، ولهذا ألّف الشافعي كتابه «الرسالة» الذي كان مقصوده في الأساس– كما يقول مقدسي–: «مجابهة أي منهج ديني يظهر تخطيا لحدود القرآن والسنة كما هو الحال في علم الكلام الذي يتجاوز نصوص الوحي إلى فرضيات ظنية حول الوحي نفسه وهو الله»(٢)، وكانت سجالات الشافعي مع أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم من نفاة الصفات تشكل حياة علمية للشافعي، وقد امتازت بالاستمرار والقوة، حتى إنه لم يتوقف عن ذلك في آخر عمره، بل وفي آخر لحظاته، فقد روى البيهقي عن أبي الوليد بن أبي الجارود أنه قال: «لما حضرت الشافعي الوفاة: فأغمى عليه ثم أفاق، فجعل يسأله رَجلٌ رَجلٌ فيقول: من

(١) ينظر: الشافعي وأصول المتكلمين لجورج مقدسي (ص٨٧).

(٢) ينظر: الشافعي وأصول المتكلمين (ص٩٢).

أنا؟ فيقول: أنت فلان بن فلان. فقال له حفص الفرد: من أنا؟ فقال: أنت حفص، لا حفظك الله إلا أن تتوب»[١].

بل كان رحمه الله لا يتوقف عن السجال والمواجهة مع أئمة أهل الكلام حتى في مجلس الخلافة، فقد رُوي أنه رأى مرة بشر المريسي في مجلس المأمون فقال المأمون للشافعي: «أتدري من هذا؟ قال: لا يا أمير المؤمنين. قال: هذا بشر المريسي قال: فقال الشافعي لبشر: أدخلك الله أسفل السافلين مع فرعون وهارون وقارون»[٢]. ووقعت للشافعي رحمه الله مناظرات مشهورة مع بعض رموز هذه المذاهب[٣].

وهذا يعني أن هذا السجل العقدي تحول إلى مشروع علمي لدى هذا الإمام، وبعد هذه التجربة العلمية أصدر الشافعي أحكاما في غاية القوة تجاه هذا المنهج الكلامي من مثل قوله: «حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، وينادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام»[٤].

وقد تواتر هذا الكلام عنه رحمه الله كما قال الذهبي[٥]، وقد سرت هذه الكلمات فيمن جاء بعده من الأئمة، وصار الواحد منهم إذا أراد أن يهجو هذا المنهج

(١) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٧٠).
(٢) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٦٢).
(٣) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٣٩٩)، ودرء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٥٠).
(٤) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٦٤)، والاعتصام للشاطبي (١/ ٣٠٤).
(٥) السير (١٠/ ٢٩).

الكلامي ويحذر منه ذهب يستدعي كلام الشافعي ويورده ليبين فساد هذا المنهج(١).

وقد امتد الصراع الكلامي العقدي حتى وصل إلى طلاب هذا الإمام لدرجة أن بعض الطلاب وخاصتهم خافوا على أنفسهم من الوقوع في ورطة هذا السجال وتسرب هذا السيل المتدفق من الشبهات إليهم، وينقل المزني – وهو من أخص أصحاب الشافعي– عن نفسه مرة أنه علق بقلبه شيء من هذه الشبه فقال في نفسه: "إن كان أحد يخرج ما في ضميري وما تعلق به خاطري من أمر التوحيد فالشافعي، فصرت إليه وهو في مسجد مصر فلما جثوت بين يديه قلت: هجس في ضميري مسألة في التوحيد، فعلمت أن أحدا لا يعلم علمك، فمن الذي عندك؟ فغضب ثم قال: أتدري أين أنت؟ قلت نعم قال: هذا الموضع الذي أغرق الله فيه فرعون. أبلغك أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أمر بالسؤال عن ذلك، قلت: لا، قال: هل تكلم فيه الصحابة؟ قلت: لا، قال: تدري كم نجما في السماء؟ قلت: لا، قال: فكوكب منها تعرف جنسه، طلوعه، أفوله، مم خلق؟ قلت: لا، قال: فشيء تراه بعينك من الخلق لست تعرفه تتكلم في علم خالقه؟ ثم سألني عن مسألة في الوضوء فأخطأت فيها، ففرعها على أربعة أوجه، فلم أصب في شيء منه، فقال: شيء تحتاج إليه في اليوم خمس مرات تدع علمه وتتكلف علم الخالق، إذا هجس في ضميرك ذلك فارجع إلى الله وإلى قوله تعالى: {وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ...﴿١٦٤﴾} [سورة البقرة:١٦٣-١٦٤]، فاستدل بالمخلوق على الخالق ولا تتكلف علم ما لم يبلغه

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/ ٢٣٢)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص١٧٩).

عقلك قال: فتبت[١]. وقد ألّف الشافعي رحمه الله في سبيل ذلك أهم كتبه، وهي كتابه "الرسالة"، أما كتابه «جماع العلم» فقد خصصه بالكامل لنفي الشبهات ودحضها.

أما التيار الثاني: تيار الرأي، فقد بلغ ذروته في مواجهة الرأي للنص، وكان الشافعي– رحمه الله– يعقد مجالس للمناظرات العلمية مع بعض أئمة الرأي، وهي كثيرة وتعز على الحصر، وكانت الغلبة في السجال الفقهي – قبل الشافعي– تسير لصالح أهل الرأي – مدرسة أبي حنيفة وصاحبيه – حتى جاء الشافعي ووظف مكنته اللغوية الهائلة في فتح مجال الاستنباط من النص الذي كان من قبله حكرا على أهل الرأي، وقد عبر عن هذا الإمام أحمد بكلمة موجزة، فقال: «كان الفقه قفلا على أهله حتى فتحه الله بالشافعي» ينظر: [٢].

وقد أعاد الشافعي رحمه الله في مجالسه سيرة ابن عباس رضي الله عنها الذي كانت همته بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم مصروفة إلى التفقه والاستنباط وتفجير النصوص وشق الأنهار منها واستخراج كنوزها[٣]. ولهذا كانت تجري بين الفينة والأخرى مناظرات حادة للشافعي مع رموز مدرسة الرأي، وخاصة مع محمد بن الحسن، وكانت تتم بحضور أنصار المدرستين، وفي سط مناخ علمي متدفق، وقد وصف الشافعي مرة مناظرته مع محمد بن الحسن فقال: ناظرت محمد بن الحسن، وكان عليه ثياب رقاق، وكان يناظرني فتنتفخ أوداجه وينقطع زره حتى

(١) سير أعلام النبلاء ط الحديث (٨/ ٢٤٧).
(٢) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٢٥٧).
(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٩٤).

بقى بلا زر» [1]، وفي مناقب الشافعي للبيهقي أخبار كثيرة في غاية الشرف والعجب من هذه المناظرات[2].

وقد ألف في سبيل دفع الرأي عن النص كتابه المشهور «إبطال الاستحسان»، وقال قولته المشهورة: «من استحسن فقد شرع» [3]، وقال: «القول بالاستحسان باطل» [4]، ويعني بالاستحسان المعنى الباطل منه، وهو مجرد الإحسان والإلتذاذ لقول ورأي من باب التشهي العقلي، والمقصود من هذا مهما حاولنا ان نصور الواقع العلمي الذي كان يعيشه الشافعي على مختلف الاتجاهات فلا أعتقد أننا سننجح في بيانه وتصويره؛ لكثرة السجالات العلمية والعقدية التي كان يخوضها الشافعي، حتى وصل الأمر أن تحولت لغة كتبه الفقهية مثل «الأم» إلى ما يشبه لغة المناظرات والسجالات! وهي تقرر قضايا وأراء فقهية![5]

وهذا يؤكد ما قلناه من انخراط الشافعي في تقرير الدفاع عن مشروعية الحديث النبوي والاحتجاج بالسنة جاء في حمأة هذا السجال، ومعرفة هذا السياق تجيب على السؤال المهم: لماذا لم يقرر من قبل الشافعي هذا التقرير في الحجاج عن السنة وعلى هذا النحو؟ والجواب ببساطة: هو المناخ العلمي والسجال العقدي الذي كان في زمن الشافعي ولم يكن في زمان غيره، فمثلا الإمام مالك – وقد أدرك الشافعي آخر أيامه –، فقد كان عصره مستقرا من الناحية العلمية، وكانت

(١) مناقب الشافعي للبيهقي» (١/ ١٨٢).

(٢) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/١٠٥).

(٣) المستصفى (ص: ١٧١).

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ٩٥).

(٥) يلاحظ مثلا إكثار الشافعي من قوله في كتابه الأم": «فإن قال قائل»، وقد أحصيت منها ما يزيد على مائتين لفظة.

السلطة السياسية في وقته منحازة لمشروعه العلمي، وخاصة كتاب الموطأ الذي وصفه الشافعي بأنه: «ما في الأرض كتاب من العلم أكثر صوابا من موطأ مالك رحمه الله»(١). حتى بلغ الأمر عند الخليفة المنصور أن عزم على اعتماد «الموطأ» كدستور للدولة على مستوى الحديث والفقه، فيذكر ابن عساكر قصة عن الإمام مالك أنه قال: «لما حج أبو جعفر المنصور دعاني فدخلت عليه فحدثني وسألني فأجبته فقال: إني عزمت أن آمر بكتبك هذه التي وضعتها يعني الموطأ فتنسخ نسخا، ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها بنسخة، وآمرهم أن يعملوا بما فيها لا يتعدونه إلى غيره، ويدعو ما سوى ذلك من هذا العلم المحدث؛ فإني رأيت أصل العلم رواية أهل المدينة وعلمهم، قال مالك: فقلت: يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا؛ إن الناس قد سبقت إليهم أقاويل وسمعوا أحاديث ورووا روايات وأخذ كل قوم منهم بما سبق إليهم وعملوا به ودانوا به، من اختلاف الناس وغيرهم، وإن ردهم عما اعتقدوه تشديد فدع الناس وما هم عليه...»(٢).

صحيح أنه جرت لمالك مناظرات وسجالات مع أبي حنيفة لكنها كانت محدودة، قال الشافعي رحمه الله: سئل مالك بن أنس هل رأيت أبا حنيفة وناظرته؟ فقال: نعم رأيت رجلا لو نظر إلى هذه السارية وهي من حجارة، فقال إنها من ذهب لقام بحجته(٣).

والمقصود أن معرفة هذا السياق والتبصر بطبيعة ودواعي هذا الحجاج عن السنة لدى الشافعي ينفي تماما مقالة هؤلاء، وهو أنه قرر أمرا جديدا أو نفذ انقلابا

(١) ينظر: كشف المغطا في فضل الموطأ لابن عساكر (ص:٣٥)، وفي تذكرة الحفاظ للذهبي (٢٠٨/١).

(٢) ينظر: كشف المغطا في فضل الموطا لابن عساكر (ص: ٢٦).

(٣) ينظر: والخطيب في تاريخ بغداد (٢٣٨/١٣)، والبيهقي في المدخل (ص١٧٠).

علميا «كما يقول بعضهم، أو نحو ذلك، وإنما بسبب هذا السياق العلمي والعقدي، إضافة إلى أن الشافعي استعمل أدوات جديدة في نقض دعاوى هذين التيارين، وهي بالفعل أدوات جديدة، كتأسيسه لعلم أصول الفقه وممارسته لقوانين الجدل العلمي في مناظراته، وهذه دعت إليها المعطيات والظروف التي لم تتوفر لمن كان قبله، ولو لم يستعمل هذه الأدوات العلمية لما استطاع إيقاف هذا السيل المتكاثر من هذه المذاهب الكلامية، ولذلك القول بأن الشافعي دخل هذه المعركة مدافعا عن «أيدولوجية» أهل الحديث – كما رأينا في المبحث الأول – هو قول لا يسنده التاريخ ولا الواقع، وسنتناول هذا الزعم في المبحث التالي.

المبحث الثالث

إشكالية تصور دور الشافعي في الخلاف بين مدرسة الراي والحديث

إن الكثير من الاتهامات التي كانت ومازالت تلقى على الإمام الشافعي بوصفه المتحيز لمدرسة أهل الحديث في الصراع القائم: بين الدين والفلسفة أو والتقليد والابداع أو والنقل والعقل، أو كما يعبر بعضهم: بالمائل للقوة الحافظة التي تعتمد قانون الاستدعاء على القوة المفكرة التي تعتمد فعالية الاستنباط(١).

كل هذا الموقف الحاد نتيجة طبيعة لعدم فهم دور الشافعي في الخلاف الذي كان قائما بين مدرسة الحديث ومدرسة الرأي.

لقد كان أثر الشافعي على مدرسة الحديث لا يقل أهمية عن أثره على مدرسة الرأي، فهو بحكم ما توافر عليه من تمكن هائل لأدوات الاستنباط وقوة متفردة في عارضة اللغة لديه، نجح في دفع مدرسة الحديث إلى الخروج من ظاهر النص إلى جوهره – إن صحت العبارة – أو كما عبر عنه أبو حاتم الرازي: «لولا الشافعي لكان أصحاب الحديث في عمى» (٢)، ونجح في المقابل من دفع مدرسة الرأي إلى الدخول في النص والاقتراب منه والصدور عنه.

وهذا ظاهر جدا لمن قرأ الصراع بينهما بمنهج علمي متجرد، كما سنرى.

والذي ساهم في دفع الشافعي لتحقيق هذا الأثر و«لعب» هذا الدور –فضلا عما توافر عليه من تمكن علمي ولغوي هائل– إدراكه لمنزلة العقل ودوره، فقد كان يقول في بيان دور العقل: «إن للعقل حدا ينتهي إليه كما أن للبصر حد ينتهي إليه» (٣)، وبالتالي استطاع أن يجري العقل في ميدانه والنص في ميدانه دون أن

(١) ينظر الشافعي لنصر حامد أبو زيد (ص ٩٩).
(٢) ينظر مناقب الشافعي للبيهقي (٢/٢٨٠).
(٣) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ١٨٧).

يقع بينهما أي نزاع، وعليه فيمكن القول بأن الشافعي رحمه الله ترك أثرا كبيرا على المدرستين: الحديث والراي، ويمكن تصور ذلك بإدراك المقدمات التالية:

أولا: أن الخلاف بين المدرستين: ليس خلاف في حجية النص من عدمها أو في الموقف من النص، وبالتالي فهو– كما يزعمون – خلاف بين النقل والعقل، أو بين النص والرأي، فليس الأمر كذلك، وإنما هو في الحقيقة خلاف في الدلائل، والمسائل، ففي الدلائل تقيم مدرسة الحديث أصولها على النص، بينما مدرسة الرأي تقيمها على القياس والعقل؛ لعوزها من النصوص، وهذا هو لب الخلاف بينهما، أما في المسائل – وهو فرع عن الخلاف في الدلائل – فإن مدرسة أهل الحديث لا تذكر من المسائل إلا ما يحتملها النص، بينما مدرسة الرأي – نظير خلوها من النصوص – تنصب مسائل مفترضة قد تخالف النصوص، ولهذا لما طالع الشافعي كتب محمد بن الحسن وجد أن الكثير منها أقامها على خلاف النصوص، يقول: أحمد بن أبي سريح: سمعت الشافعي، يقول: أنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين دينارا، ثم تدبرتها، فوضعت إلى جنب كل مسألة حديثا. يعني ردا عليه»[1].

ثانيا: أن دور الشافعي وأثره على مدرسة الرأي كان بسبب تمكنه في الحديث والرأي، ولهذا لم يقارع أساطين مدرسة الرأي كمحمد بن الحسن وأبي يوسف إلا الشافعي ليس لأجل لأنه أكثر أهل الحديث حديثا، لا، فقد كان سفيان بن عيينة ووكيع وأحمد بن حنبل أكثر حديثا منه، وإنما لتمكنه في أدوات الراي والاستنباط، وقد أثنى عليه بهذا إمام مدرسة أهل الحديث: الإمام أحمد، فقد روى إبراهيم الحربي أن الإمام أحمد سئل عن مالك بن أنس فقال: «حديث صحيح ورأي ضعيف. وسئل عن الأوزاعي فقال: حديث ضعيف ورأي ضعيف. وسئل عن

(١) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ١٦٣).

الشافعي فقال: حديث صحيح ورأي صحيح، وسئل عن «أبي فلان» فقال: لا رأي ولا حديث» [١]، قال البيهقي موضحا معنى عبارة أحمد بنص نفيس: «إنما قال ذلك أحمد بن حنبل في مالك، رحمهما الله؛ لأنه كان يترك حديثه الصحيح، ويعمل بعمل أهل المدينة في بعض المسائل. وقال ذلك في الأوزاعي رحمه الله؛ لأنه كان يحتج بالمقاطيع والمراسيل في بعض المسائل، ثم يقيس عليها. وقال ذلك في الشافعي رحمه الله؛ لأنه كان لا يرى الاحتجاج إلا بالحديث الصحيح المعروف، ثم يقيس الفروع على ما ثبت أصلها بالكتاب، والسنة الصحيحة، والإجماع. وقال ذلك في «غيرهم»، رحمهم الله لأنه كان يقول بالحديث الضعيف «دون القياس مرة، ويترك الصحيح المعروف بالقياس أخرى، فيقول بالقياس مرة، ويتركه بالاستحسان أخرى؛ وهذا لأنه كان يرى الحجة تقوم بخبر المجهول، وبالحديث المنقطع؛ فما وقع إليه من ذلك من حديث بلده قال به وترك القياس لأجله، وما لم يقع إليه من صحيح حديث بلده، أو وقع إليه فلم يثق، قال فيه بالقياس، أو الاستحسان. وقوله بالحديث المنقطع، ورواية المجهول ما لم يعلم جرحه، وتقليده الصحابي الواحد بخلاف القياس فيما بلغه من حديث بلده – يدل على صحة أصل اعتقاده في متابعة الأخبار والآثار. غير أن هذا القول عند غيره خطأ؛ لعوار المنقطع، وضعف رواية المجهول. وإنا أمرنا بالعدل والتثبت فيما طريقه طريق الأخبار، ولم نؤمر بأخذها – عمن لا يعرف، ولم يرخص لنا في تركها على من يعرف إلا بمثلها، بأن يكون ناسخا لها أو مخصصا. ولم يجر على هذا الأصل الصحيح إلا المطلبي، رحمه الله، فلذلك قال أحمد بن حنبل ما قال" [٢]، وقد نقلت هذا النص على طوله لأخرج منه بأمور: أولها أن الإمام أحمد

(١) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي» (١/ ١٦٦).
(٢) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ١٦٦).

– وهو إمام مدرسة أهل الحديث لا يقف من العقل والرأي موقفا نديا معارضا، وإنما كان يناهض الرأي المقابل للنص والمناقض له، ولهذا احتفى بالشافعي لأجل هذا المعنى، إذ الشافعي وفق بين النص والعقل بما لا يلغي النص ولا يبطل العقل، لكن جعل الحاكمية للنص على العقل وليس العكس، ولهذا كان الشافعي كما وصفه أحمد: «صحيح الحديث، صحيح الرأي»، وبيّن البيهقي ذلك بقوله: «لأنه كان لا يرى الاحتجاج إلا بالحديث الصحيح المعروف، ثم يقيس الفروع على ما ثبت أصلها بالكتاب، والسنة الصحيحة، والإجماع»، والمعنى الثاني الذي نقلت لأجله النص هو أن البيهقي لم يذكر اسم أبي حنيفة ولا كنيته وإنما كان يعبر عنه بقوله: «أبو فلان»، وهذا يؤكد طبيعة الصراع بين المدرستين الممتد إلى عهد البيهقي، بل في حياة الشافعي نفسه صرح بأن الغلبة والسلطة لأهل الرأي في زمنه، فقد قال: «الشافعي يقول: يقولون: إني إنما أخالف «أبا فلان» رحمه الله، للدنيا، وكيف يكون ذلك والدنيا معهم» [1]، ونستفيد من هذا المعنى بما نحن بصدد مناقشته، وهو أن هذا الصراع المحتدم الذي امتد حتى القرن الخامس من الطبيعي جدا أن يترك أثره على الإمام الشافعي من قبل مدرسة الرأي، وأن الكثير مما نال هذا الإمام إنما هو بسبب هذا الحضور السياسي والاجتماعي لمدرسة الراي وليس لأجل كونه منحازا لمدرسة الحديث.

والمعنى الثالث الذي نقلت لأجله هذا النص هو بيان أن سبب مخالفة أبي حنيفة للنصوص ليس هو من باب الاستهانة بالنص والجرأة عليه، وإنما مرده في الحقيقة هو عوزه من النص، ولهذا قال البيهقي: «وقوله –يعني أبا حنيفة– بالحديث المنقطع، ورواية المجهول ما لم يعلم جرحه، وتقليده الصحابي الواحد بخلاف القياس فيما بلغه من حديث بلده يدل على صحة أصل اعتقاده في متابعة

(١) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ١٧١).

الأخبار والآثار. غير أن هذا القول عند غيره خطأ؛ لعوار المنقطع، وضعف رواية المجهول»، وقد اعتذر البيهقي الشافعي عن أبي حنيفة في تركه لبعض السنن والنصوص بقوله: «وهذا الخلاف إنما هو لقربه من عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم قبل انتشار السنن في البلدان، ووقوع جميعها أو أكثرها إليه بلوغا ظاهرا يقع له بها هذا الإتقان، وحين بلغت أتباعه وجب عليهم الرجوع إليها، ولا عذر لهم في تركها، وقد رجع أبو يوسف ومحمد إلى السنة في مسائل معدودة منها: مسألة الوقف، والتكبير في العيدين، ونصاب الحبوب والثمار، وسهم الفارس، وغير ذلك»[١].

ثالثا: أن الشافعي ترك أثره على المدرستين كليهما: مدرسة الرأي ومدرسة الحديث، وكما عقد المناظرات مع محمد بن الحسن فقد عقدها مع الإمام أحمد، فقد ذكر السبكي في «طبقات الشافعية» مناظرته معه في مسألة كفر تارك الصلاة[٢]؛ ولذلك كان رحمه الله محل حفاوة إمامي هاتين المدرستين، الإمام أحمد عن مدرسة أهل الحديث، ومحمد بن الحسن عن مدرسة أهل الرأي، فقد روى البيهقي في مناقبه عن ابن الشافعي: محمد بن محمد بن إدريس الشافعي أنه قال: «قال: قال لي أبوعبد الله أحمد بن حنبل: إني أدعو الله في الليل أو في السحر لإخواني – أو أصحابي– أبوك خامسهم»[٣]، وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: «قلت لأبي: يا أبه، أي رجل كان الشافعي فإني سمعتك تكثر من الدعاء له؟ فقال لي: يا بني كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للناس، فانظر هل لهذين من خلف، أو

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ١٧٢).

(٢) ينظر: طبقات الشافعية (١٦١/٢).

(٣) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٢٣٥).

منهما عوض؟»[1]، وكان بعض أهل الحديث بتعجب من حرص الإمام أحمد على مجالس الشافعي وترك أعظم الحديث في زمانه وأرفعها إسنادا، وهي مجالس سفيان بن عيينة، يقول محمد بن الفضل البزار: «سمعت أبي يقول: حججت مع أحمد بن حنبل ونزلنا بمكان واحد – يعني مكة – وخرج أبو عبد الله – يعني أحمد – باكرا، وخرجت أنا معه، فلما صلينا الصبح درت المسجد، فجئت مجلس سفيان بن عيينه، كنت أبحث مجلساً مجلساً طلباً لـ أبي عبد الله حتى وجدته عند شاب أعرابي وعليه ثياب مصبوغة وعلى رأسه جمة فزاحمته حتى قعدت عند أحمد بن حنبل، فقلت: يا أبا عبد الله، تركت ابن عيينة وعنده الزهري، وعمرو بن دينار، وزيادة بن علاقة، والتابعون – ما الله به عليم؟! فقال لي: اسكت؛ فإن فاتك حديث بعلو تجده بنزول، ولا يضرك في دينك، ولا في عقلك، ولا في فهمك، وإن فاتك عقل هذا الفتى أخاف ألا تجده إلى يوم القيامة، ما رأيت أحدا أفقه في كتاب الله من هذا الفتى القرشي، قلت: من هذا؟ قال: محمد بن إدريس»[2].

وكان ابن معين يتعجب من هذا الحرص الشديد من الإمام أحمد على صحبة الشافعي، لدرجة أن أحمد كان يمشي أحيانا مع الشافعي وهو على بغلته، فكأن ابن معين رأى أن في هذا نقصا من قدر أحمد، وأن الأمر لا يستحق كل هذا الحرص، فقال له يحيى: «يا أبا عبد الله، أما رضيت إلا أن تمشي مع بغلته؟ فكان جواب الإمام أحمد: يا أبا زكريا لو مشيت من الجانب الآخر كان أنفع لك»[3].

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٢/ ٤٠٦).

(٢) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٣٣٩).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٤٠٦).

وهذا الاحتفاء يدل على تأثر الإمام أحمد بالشافعي من جهة الرأي والاستنباط، الذي جاء به الشافعي وبنى عليه كتابه «الرسالة»، وهذا يظهر أيضا من كلمة الإمام أحمد رحمه الله: «كان الفقه قفلا على أهله حتى فتحه الله بالشافعي»(١).

وكما كان الشافعي محل حفاوة إمام أهل الحديث فقد كان أيضا محل حفاوة إمام أهل الرأي في يزمانه: محمد بن الحسن، فقد قال أبو حسان الزيادي: «ما رأيت محمد بن الحسن يعظم من أهل العلم إعظامه للشافعي، ولقد جاء الشافعي، رحمه الله، يوما وقد ركب محمد ابن الحسن، فلقيه على باب داره، فرجع محمد بن الحسن إلى منزله، وخلا به يومه الى الليل، ولم يأذن لأحد»(٢)، وكان الشافعي يبادله هذه الحفاوة، ويقول: «ما رأت عيناي مثل محمد بن الحسن، ولم تلد النساء في زمانه مثله»(٣).

رابعا: أن الشافعي رحمه الله كان له ألأثر البالغ على مدرسة الرأي من جهة أصول التفقه عندهم، أو بالتحديد: عدم اطراد أصولهم التي بنوا عليها مذهبهم في المسائل، وليس بسبب فقط معارضتهم للنصوص، وقد عبر عن ذلك الإمام محمد بن الحسن بقوله: «إن كان أحد يخالفنا ويثبت خلافه علينا، فالشافعي، فقيل له: لم؟ فقال: لتأتيه وتنبهه في المسائل»(٤)، وفي المناظرة الشهيرة التي عقدها الشافعي مع محمد بن الحسن حول مسألة الشاهد واليمين ما يؤكد ذلك(٥).

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٢٥٧).
(٢) ينظر: المصدر السابق (١/ ١٦٠).
(٣) ينظر: المصدر السابق (١/ ١٦١).
(٤) ينظر: المصدر السابق (١/ ١٦٠).
(٥) ينظر: المصدر السابق (١/ ١٢٥).

جاء فيها قول الشافعي لمحمد بن الحسن: «قلت في أول كتابك: من قضى باليمين مع الشاهد فقد خالف كتاب الله نصا، وقد خالفت أنت في كتابك هذا في سبعين موضعا، ثم شرع في إيراد المسائل التي خالف فيها هذا الأصل الذي قرره!!»[1]. ولهذا تصور بعضهم بأن الخلاف بين الشافعي ومدرسة الرأي بأنه خلاف بين العقل والنقل: وأن الشافعي كان دوره «تهميش العقل لصالح أهل الحديث»، هو تصور أقل ما يمكن وصفه بغير الموضوعي.

(١) ينظر إسلام القرآن (ص٢٤٦).

المبحث الرابع

المقدمات العلمية التي أسس عليها الشافعي تأصيله لمنزلة الحديث

أولا: مقدمة: التلازم المنطقي بين الإيمان بالله والإيمان بالرسول صلى الله عليه وسلم:

ذهب الشافعي في سبيل إثبات مشروعية السنة إلى أنها نتيجة منطقية لحصول التلازم التام بين الإيمان بالله والإيمان بالرسول صلى الله عليه وسلم، فلا يكون إيمان العبد الله صحيحا حتى يقع منه إيمان برسله صلى الله عليه وسلم، ولهذا فكان تأويل قول الله تعالى:{وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ ۝٤} [سورة الشرح:٤]، أي أن الله شرفه فرفع ذكره بأن يذكر مع ربه وجل وعلا في لفظ واحد كالشهادتين.

ونقل الشافعي هذا التفسير عن مجاهد، ثم قال الشافعي معقبا على ذلك: «يعني –والله أعلم– ذكره عند الإيمان بالله، والآذان، ويحتمل ذكره عند تلاوة الكتاب، وعند العمل بالطاعة، والوقوف عن المعصية»(١).

وقال في بيان موضع رسول الله من ربه جل وعلا: «وضع الله رسوله من دينه وفرضه وكتابه، الموضع الذي أبان –جل ثناؤه– أنه جعله علما لدينه، بما افترض من طاعته، وحرم من معصيته، وأبان من فضيلته، بما قرن من الإيمان برسوله مع الإيمان به، فقال تبارك وتعالى: {... فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞ ...۝١٧١} [سورة النساء:١٧١]، وقال: {إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ جَامِعٖ لَّمۡ يَذۡهَبُواْ حَتَّىٰ يَسۡتَـٔۡذِنُوهُۚ ...۝٦٢} [سورة النور:٦٢]،

(١) الرسالة للشافعي (١/ ١٦).

فجعل كمال ابتداء الإيمان، الذي ما سواه تبع له: الإيمان بالله ورسوله. فلو آمن عبد به، ولم يؤمن برسوله: لم يقع عليه اسم كمال الإيمان أبدا، حتى يؤمن برسوله معه. وعلا[1].

ومقصود الشافعي بهذا التأصيل هو تأسيس لبيان الاحتجاج بالسنة وأن مقتضى الإيمان بالله الإيمان برسوله صلى الله عليه وسلم، وهذه لا يخالف فيها مسلم أو عاقل، وإذا كان كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كغيره من سائر كلام البشر فما معنى الإيمان برسول الله إذن؟ ولهذا ختم الشافعي كلامه في هذا المبحث بقوله: «وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحتم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول: فرض، إلا لكتاب الله، ثم سنة رسوله. لما وصفنا، من أن الله جعل الإيمان برسوله مقرونا بالإيمان به»[2].

ثانيا: الحكمة في النص القرآني تقع على السنة:

ذهب الشافعي إلى أن الحكمة المنصوص عليها في الآيات القرآنية المتوافرة هي سنة رسول الله صلى عليه وسمل المتمثلة في بيانه وكلامه وتقريره. فقال رحمه الله: «ففرض الله على الناس اتباع وحيه وسنن رسوله. فقال في كتابه: {رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١٢٩} [سورة البقرة:١٢٩].

{كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ١٥١} [سورة البقرة:١٥١].

---

(١) ينظر: الرسالة للشافعي (١/ ٧٣).

(٢) ينظر: المصدر السابق (١/ ٧٨).

وقال: {لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾} [سورة آل عمران:١٦٤].

وقال جل ثناؤه: {هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾} [سورة الجمعة:٢].

وقال: {...وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ... ﴿٢٣١﴾} [سورة البقرة:٢٣١].

وقال: {... وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾} [سورة النساء:١١٣].

وقال: {وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا} [سورة الأحزاب:٣٤].

فذكر الله الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله(١)، وهذا القول من الشافعي – في تفسير الحكمة بالسنة – نلاحظ أنه نقله في الأخير عن أهل العلم وذلك بقوله: «فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله»، وهذا صحيح بالفعل فقد فسر الإمام قتادة السدوسي، الحكمة هنا بأنها السنة(٢)، وقتادة متقدم

(١) الرسالة للشافعي (١/ ٧٦).

(٢) تفسير الطبري جامع البيان – ط هجر (٢/ ٥٧٦)

الوفاة ومن أخص تلاميذ ابن عباس، توفي سنة (١١٧)[١] ، أي توفي قبل ولادة الشافعي بثلاث وثلاثين سنة، إذ الشافعي ولد سنة(١٥٠) فالشافعي إذن لم يكن هو المؤسس لمشروعية السنة من خلال الاحتجاج بهذه الآيات . بل هو مسبوق بأئمة كبار، ولهذا قال الطبري معلقا على من فسر الحكمة بأنها طريقة التفقه:

«والصواب من القول عندنا في الحكمة، أنها العلم بأحكام الله التي لا يدرك علمها إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم والمعرفة بها، وما دل عليه ذلك من نظائره»[٢]، فعاد الأمر إلى السنة ضرورة.

ثالثا: التلازم بين طاعة الله تعالى وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم في النص القرآني: يقرر الشافعي أن الله عز وجل أوجب طاعة رسوله في غير آية من القرآن، وفرض طاعة رسول الله مقرونة بطاعة الله، ومذكورة وحدها.

فقال الله: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾} [سورة الأحزاب:٣٦].

وقال: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾} [سورة النساء:٥٩].

قال الشافعي موضحا معنى الرد للرسول، قال : «{فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ} يعني – والله اعلم – إلى ما قال الله والرسول إن عرفتموه، فإن لم تعرفوه سألتم الرسول

(١) ينظر في ترجمته: طبقات ابن سعد (٩/ ٢٢٨)

(٢) تفسير الطبري جامع البيان – ط هجر (٢/ ٥٧٧)

عنه إذا وصلتم، أو من وصل منكم إليه؛ لأن ذلك الفرض الذي لا منازعة لكم فيه، لقول الله: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾} [سورة الأحزاب:٣٦]، ومن تنازع ممن بعد رسول الله رد الأمر إلى قضاء الله، ثم قضاء رسوله، فإن لم يكن فيما تنازعوا فيه قضاء، نصا فيهما ولا في واحد منهما، ردوه قياسا على أحدهما، كما وصفت من ذكر القبلة والعدل والمثل، مع ما قال الله في غير آية مثل هذا المعنى»[(١)].

وهذا التفسير من الشافعي لمعنى الرد لله وللرسول صلى الله عليه وسلم هو تفسير منطقي تستدعيه ضرورة اللفظة (الرد) إذا لا معنى للرد للرسول إذا لم يكن كلامه حاسما في الاحتجاج، وقاطعا لدابر التنازع والاختلاف!

ثم إن اقتران الرد للرسول صلى الله عليه وسلم بالرد إلى الله جل وعلا يؤكد حجية النص النبوي؛ إذ إن هذا الاقتران بين الله والرسول دال على معنى الاحتكام إليهما والصدور عنهما وهذا هو الاحتجاج بعينه.

رابعا: أن السنة صادرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ذلك واجب الاتباع في القرآن:

يقرر الشافعي في سبيل التأصيل لحجية السنة أن طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض لازم [(٢)]، وهذا مبثوث في غير آية من القرآن، منه قوله جل ثناؤه–:

---

(١) الرسالة للشافعي (١/ ٨٠).

(٢) ينظر: الرسالة للشافعي (١/ ٨٢).

{إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمَۢا ﴿١٠﴾} [سورة الفتح:١٠]، وقوله: {مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ... ﴿٨٠﴾} [سورة النساء:٨٠]، فأعلمهم أن بيعتهم رسوله بيعته، وكذلك أعلمهم أن طاعتهم طاعته.

وقال: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴿٦٥﴾} [سورة النساء:٦٥].

قال الشافعي معقبا على الآية الأخيرة: «وهذا القضاء سنة من رسول الله، لا حكم منصوص في القرآن، والقرآن يدل – والله أعلم – على ما وصفت، لأنه لو كان قضاء بالقرآن كان حكما منصوصا بكتاب الله، وأشبه أن يكونوا إذا لم يسلموا لحكم كتاب الله نصا غير مشكل الأمر، أنهم ليسوا بمؤمنين، إذا ردوا حكم التنزيل، إذا لم يسلموا له[1].

ويعني الشافعي بهذا أنه لو قيل جدلا أن هذا الحكم أو القضاء الذي أمروا بالتسليم لله منصوص في القرآن لم يكن هناك من حاجة لتنبيههم على الإيمان به؛ لأنهم ليسوا بمسلمين ابتداء إذا ردوا حكم القرآن ولهذا فليس من حاجة لمطالبتهم بالإيمان به، فعاد الأمر على أن المراد بذلك سنة النبي صلى الله عليه وسلم إذ الإيمان بها هو مقتضى الإيمان بالله.

(١) الرسالة للشافعي (١/ ٨٢).

وهذا التقرير رد على من زعم أن الشافعي أول من نظر لتحويل الرسول من مشرَّع له إلى مشرِّع[١]، إذ لو كان الرسول صلى الله عليه وسلم مكتفيا بما أنزل الله عليه في القرآن في البلاغ والبيان لما أمكن بحال فهم القرآن ولا إقامة شعائر الدين، ولو كان دور الرسول صلى الله عليه وسلم لا يملك حق التشريع فلا معنى إذن الأمر بطاعة الرسول بعد طاعة الله، فكان يكفي أن يأمر بطاعة الله دون طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا الكلام تعطيل صريح للنبوة، فهو ظاهر الفساد لكل ذي عينين.

خامسا: تقرير وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم والاستهداء بهديه وهذا لا يكون إلا بسنته:

يقرر الشافعي أن ما أبان الله لخلقه من فرضه على رسوله اتباع ما أوحى إليه، وما شهد له به من اتباع ما أمر به، ومن هداه، وأنه هاد لمن اتبعه[٢].

ثم ذكر الشافعي قول الله جل وعلا لنبيه: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ١ وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ٢} [سورة الأحزاب:١-٢].

وقوله تعالى: {ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ } [سورة الأنعام:١٠٦] وقال: {ثُمَّ جَعَلۡنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ فَٱتَّبِعۡهَا وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ١٨} [سورة الجاثية:١٨].

(١) ينظر: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث (ص٣٨٧).

(٢) الرسالة للشافعي (١/ ٨٥).

ثم قال: «فأعلم الله رسوله منه عليه بما سبق في علمه، من عصمته إياه من خلقه، فقال: {۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ ...﴿٦٧﴾} [سورة المائدة:٦٧]، وشهد له – جل ثناؤه – باستمساكه بما أمره به، والهدى في نفسه، وهداية من اتبعه، فقال: {وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ} [سورة الشورى:٥٢]».

ثم قال: «فأبان الله أن قد فرض على نبيه اتباع أمره، وشهد له بالبلاغ عنه، وشهد به لنفسه، ونحن نشهد له به، تقربا إلى الله بالإيمان به، وتوسلا إليه بتصديق كلماته»(١).

ويعني الشافعي بهذا أن السنة هي مادة بلاغ رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أنل الله على قلبه من الوحي، وهذا البلاغ الواجب اتباعه فيه هو قدر زائد عن الوحي (القرآن)، وهي السنة المطهرة.

سادسا: شهادة الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم بهداية الناس وهذا عين سنته:

لأن الله عز وجل شهد لنبيه بالهداية وأنه يهدي إلى صراط مستقيم، وذلك ظاهر في قوله تعالى: { وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي... ﴿٥٣﴾} [سورة الشورى:٥٢-٥٣]، وهذه الهداية التي شهد بها الله لنبيه تدل دلالة لا مرية فيها على أن اتباعه واجب والتسليم لحكمه فرض، وهذه هي مادة سنته، قال الشافعي مقسما ما سنه رسول الله: «ما سن رسول الله فيما ليس لله فيه حكم،

(١) الرسالة للشافعي (١/ ٨٥).

فبحكم الله سنه. وكذلك أخبرنا الله في قوله: { وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾ }، وقد سن رسول الله مع كتاب الله، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب. وكل ما سن فقد ألزمنا الله اتباعه، وجعل في اتباعه طاعته، وفي العنود عن اتباعها معصيته التي لم يعذر بها خلقا، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجا، لما وصفت»[1].

ومقصود الشافعي أن المهمة التي كلف الله به نبيه صلى الله عليه وسلم وشهد له بها قد تكون مرة بالدلالة على حكم بكتاب الله، وقد تكون بما ليس في كتاب الله، وكل هذا واجب الاتباع؛ لأنه كله فرض من عند الله، وهو عين ما تقتضيه الهداية للناس اقتضاء لا مرية فيه

سابعا: أن الاحتجاج بالسنة وقع في تكييف الاحتجاج وليس في أصله:

يقرر الشافعي أن ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينه للناس من السنة إما أن يكون هو نص في كتاب الله فيبلغه رسول الله كما جاء، وإما أن يكون على سبيل الإجمال فيبين رسول الله للناس عن المعنى الذي أراده الله، وإما أن يكون ليس موجودا في كتاب الله لا على سبيل النص ولا على سبيل الإجمال.

والقسم الأول والثاني لم يقع فيهما من الاختلاف، أما القسم الثالث فقد وقع فيه الاختلاف لكن ليس من جهة الاحتجاج به من عدمه، فهذه لم ترد لدى أحد من الناس، وإنما من جهة تكييف الاحتجاج بها.

منهم من قال: «محال أن يسن النبي صلى الله عليه وسلم سنة إلا ولها في كتاب الله ما يسندها أوو يشير إليها، كصفة الصلاة وأنواع البيوع، كلها لم ترد في كتاب الله لكن الله أمر بها على وجه العموم في كتابه فجاءت السنة مبينة لهذا

(١) المصدر السابق (١/ ٨٨).

الأمر، ومنهم من قال: بل جاءته به رسالة الله، فأثبتت سنته. وهذا يعني عند هؤلاء أن السنة وحي غير متلو، ومنهم من قال: كل مما لم يرد في كتاب الله له ذكر فهو مما ألقي في روعه صلى الله عليه وسلم، وسنته الحكمة: الذي ألقي في روعه عن الله، فكان ما ألقي في روعه سنته»[1].

وهذا التقرير من الشافعي يقطع الطريق على كل أولئك الذين يظنون أن الشافعي زاد قسما ثالثا في الاحتجاج بالسنة في نص كلامه بهذا التقسيم، وهو ما لم يرد في كتاب الله لا على سبيل النص ولا على سبيل الإشارة، فإن العلماء لم يختلفوا في الاحتجاج بهذا القسم الثالث، وإنما اختلفوا في تكييف الاحتجاج به، وهذا غاية ما في الأمر.

(١) الرسالة للشافعي (١/ ٩٠).

الخاتمة

ظهر من خلال ما تقدم مجموعة من النتائج ، من أهمها :

أولاً : أن النقد الموجه للإمام الشافعي يتركز على فكرة اتهام الشافعي بتقرير منزلة للحديث النبوي لم تكن متقررة من قبل .

ثانياً : ظهر لنا من خلال البحث أن النقد للإمام الشافعي مورده في الأساس من المستشرق شاخت ، ومنه استمد هؤلاء الكتاب نقدهم واتهامهم .

ثالثاً : أن دور الإمام الشافعي في تقرير منزلة الحديث النبوي لم يكن بدعاً ممن سبقه ، وإنما هو تأكيد وتأصيل لجهد من سبقه

رابعاً : أن الإمام الشافعي ظهر دوره وعظم أمره في الحجاج عن السنة كان بسبب الأدوات العلمية التي وظفها في سبيل تأصيل الاحتجاج بالحديث النبوي

خامساً : أن الإمام الشافعي قام بدور علمي موضوعي في التوفيق بين الدراية والرواية في النص النبوي ، ولم يكن متحيزاً لأي مدرسة .

سادساً : أن الأثر الذي تركه الإمام الشافعي امتد على مدرسة الرأي بدفعها إلى النص وعلى مدرسة الحديث بدفعها من ظاهر النص إلى جوهره ومقصوده .

أن الإمام الشافعي بنى مقدماته التأصيلية للاحتجاج بالسنة على القرآن الكريم.

فهرس المراجع

١. البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٨

٢. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، تحقيق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم - لبنان / بيروت، عدد الأجزاء: ١.

٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، عدد الأجزاء: ٦.

٤. طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ، عدد الأجزاء: ١٠.

٥. الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م، عدد الأجزاء: ٨.

٦. القاموس المحيط، المؤلف: أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م، عدد الأجزاء:١.

٧. كشف المغطا في فضل الموطا، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي، الناشر: دار الفكر – بيروت، عدد الأجزاء: ١.

٨. لسان العرب، المؤلف: أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥.

٩. المستصفى، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م، عدد الأجزاء:١.

١٠. مجموع الفتاوى، المؤلف: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحنبلي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١١. معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.، عدد الأجزاء: ٦.

١٢. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ١٦

١٣. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.

١٤. مناقب الشافعي للبيهقي، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ – ٤٥٨ هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م، عدد الأجزاء:٢.

١٥. النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزري المعروف ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، عدد الأجزاء: ٥.

١٦. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩.

١٧. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى:

٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: ٥.

١٨. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٤.

١٩. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ٢٦.

٢٠. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب.

٢١. حجية السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، لعبد القادر بن حبيب الله السندي، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، الطبعة: السنة الثامنة – العدد الثاني – رمضان ١٣٩٥هـ سبتمبر ١٩٧٥م، عدد الأجزاء: ١.

٢٢. درء تعارض العقل والنقل، المؤلف: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحنبلي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م،عدد الأجزاء:١٠.

٢٣. سير أعلام النبلاء، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، عدد الأجزاء: ١٨.

٢٤. شرح العقيدة الطحاوية، المؤلف: محمد بن علي ابن أبي العز الحنفي (المتوفى: ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٢.

* * *